

واقع إستراتيجية التنويع الإقتصادي في ماليزيا * رؤية 2020 * .

The reality of the economic diversification strategy in Malaysia

* Vision 2020 * .

سامي فؤاد براك، جامعة أم البواقي، (الجزائر)، brek.samifouad@univ_oeb.dz

تاريخ قبول المقال: 2022/11/30

تاريخ إرسال المقال: 2022/08/01

الملخص:

عملت ماليزيا على بناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطا بالموارد الريعية وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، فقد عمدت إلى تنويع إقتصادها منذ إستقلالها، فقامت بتطبيق عدة سياسات تنموية أثبتت مع مرور الزمن الأثر الإيجابي في تنويع الصادرات الوطنية، والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة للإقتصاد، وهذا بفضل سياساتها الرشيدة وحوكمة مواردها مما مكنها من تنويع إقتصادها وخلق نموذج إقتصادي رائد والسير قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: ماليزيا، تنويع الإقتصاد، حوكمة الموارد، التنمية المستدامة.

Abstract:

Malaysia has worked to build a sustainable development model that is not linked to rentier resources and price fluctuations in international markets. It has diversified its economy since its independence. It has implemented several development policies that have proven over time the positive impact in diversifying national exports, and focusing on industries with added value to the economy. This is thanks to its rational policies and resource governance, which enabled it to diversify its economy, create a pioneering economic model, and move forward towards achieving sustainable development.

Key words: Malaysia; Diversification of the economy ; Resource governance; Sustainable development.

مقدمة:

في إطار مراعاة مستجدات الإقتصاد العالمي وقيوده الخارجية، وإستشراف الأفاق المستقبلية المرتبطة بإقتصاديات الموارد، أدركت الدول أهمية التحول نحو نموذج التنمية المستدامة الذي يمكن من تحقيق كل من التنمية الإقتصادية والإجتماعية وضمان إستمرار توازن النظام البيئي الذي أصبح أولوية عالمية، من هذا المنطلق، عملت العديد من الدول المتقدمة والنامية منها على مراجعة سياساتها الإقتصادية، وإنتهاج إستراتيجيات جديدة للتنوع الإقتصادي للقاعدة الإقتصادية ولمصادر الدخل بإعتبارها خيارا إستراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تختلف باختلاف المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتاحة وكذا طبيعة الأوضاع الإقتصادية ومستويات التطور الإقتصادي.

من بين الدول التي تبنت إستراتيجية التنوع الإقتصادي ماليزيا من خلال سعيها لإيجاد حلول لترقية مختلف القطاعات الإقتصادية والنهوض بها في ظل المتطلبات العالمية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا من خلال إعادة هيكلة نشاطها الإقتصادي بإتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة وتحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة، في هذا الإطار تظهر أهمية مراجعة السياسات الإقتصادية وإنتهاج إستراتيجيات تنمية جديدة.

1. إشكالية الدراسة:

إنطلاقا من العرض السابق تمحورت إشكالية بحثنا الرئيسية حول التساؤل التالي: **ماهو واقع**

إستراتيجية التنوع الإقتصادي في ماليزيا * رؤية 2020؟

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل السياسات الرامية إلى تطبيق إستراتيجية التنوع الإقتصادي في ماليزيا؟
- ماهي أهم تحديات تنوع الإقتصاد الماليزي وإنعكاسات ذلك على مختلف البرامج التنموية؟
- ما هو الدور الذي يضطلع به التنوع الإقتصادي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

2. فرضيات البحث:

إنطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ركزت ماليزيا من خلال تطبيق إستراتيجية التنوع الإقتصادي على إحداث تغييرات بنيوية في الإقتصاد الوطني.
- تتمثل أهم تحديات تنوع الإقتصاد الماليزي في خلق التوازن القطاعي والجهوي.
- نجحت البرامج التنموية في ماليزيا في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة.

3. أهمية البحث:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- يعد موضوع التنويع الإقتصادي من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة.
- إن تحقيق التنويع الإقتصادي لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تحليل مختلف مؤشراتته بغية ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية.
- مزايا بعض التجارب الدولية باعتبارها نموذجا تنمويا ناجحا يؤمل أن يستفاد منه.

4. أسباب إختيار الموضوع:

- إن إختيارنا لهذا الموضوع حتى يكون مجالا للبحث والدراسة جاء نتيجة للأسباب التالية:
 - الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في ميدان الإقتصاد الكلي.
 - التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء إقتصاد متنوع يحقق التنمية المستدامة.
 - أهمية التنويع الإقتصادي كسياسة إقتصادية متوازنة تضمن الإستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة: المالية، البشرية والطبيعية.
 - تسليط الضوء على كيفية تطبيق إستراتيجية التنويع الإقتصادي في بعض الدول الرائدة.
- ### 5. أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على أهم إستراتيجيات التنويع الإقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- التطرق لواقع التنويع الإقتصادي في ماليزيا كتجربة دولية رائدة من خلال الوقوف على مختلف الإنجازات المحققة وآفاقها المستقبلية.
- تقييم مختلف الجهود التي بذلتها ماليزيا خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع إقتصادها.
- وضع بعض المقترحات التي يمكن من خلالها الإرتقاء بالقرارات الإقتصادية المتعلقة بتنويع الإقتصاد الوطني.

6. منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات الموضوعة سوف نعتمد على المنهجين الوصفي والتحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة وتساعد على الإحاطة بها، وذلك بحساب جملة من المؤشرات الإقتصادية من أجل تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج.

المبحث الأول: محاور سياسة تنويع الإقتصاد الماليزي ومراحلها

تهدف سياسة التنويع الإقتصادي في ماليزيا تنويع مصادر الدخل وإحداث تحول جوهري في إقتصاد البلاد من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد قائم على التصنيع في المقام الأول، وإستدامة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد من خلال زيادة مرونة الإقتصاد وقدرته على التكيف مع التحديات المستمرة للمنافسة الإقتصادية المتغيرة وهذا من خلال إعتداد جملة من المحاور وعلى مراحل مختلفة.

المطلب الأول: محاور سياسة تنويع الإقتصاد الماليزي

في إطار حرصها على ضمان نجاح سياسة التنويع الإقتصادي عملت ماليزيا على تطوير القطاعات المنتجة كالصناعات الثقيلة، الصناعات ذات التقنية العالية، تحسين وتطوير البنى والمرافق التحتية، وذلك بإنشاء شبكة كبيرة وضخمة من الطرق السريعة والحديثة، وشبكات القطارات المتطورة، إضافة إلى تطوير شبكة الإتصالات والمعلومات بما يضمن الكفاءة والجودة العاليتين، وتتمثل محاور سياسة التنويع الإقتصادي في ماليزيا فيما يلي:¹

أولاً: تنمية المهارات البشرية:

من خلال تحسين جودة وأداء وأساليب التربية والتعليم والمراكز العلمية البحثية، والعمل على تعزيز مفاهيم الإبداع والإبتكار بين المواطنين الماليزيين من خلال العمل على تبني أفكارهم ومشاريعهم وحمايتهم، ويبدو ذلك واضحاً وجلياً في المنح المالية الهائلة التي تقدمها الحكومة للجامعات من أجل تشجيع البحث العلمي والإبتكار.

ثانياً: تشجيع الصادرات:

إن تشجيع الصادرات يسمح بتحسين مستوى معيشة السكان وعلاج التفاوت الإقتصادي غير المتوازن بين العرقيات، وكذا تحسين وتطوير المجتمع الماليزي على مختلف الأصعدة مثل: التعليم والصحة والخدمات صف إلى ذلك تطوير وتنمية القدرات والمهارات البشرية وهذا من خلال مايلي:²

- تقديم العديد من التسهيلات الإئتمانية والقروض الميسرة بكافة أشكالها وأنواعها.
- إصدار سياسات مالية مناسبة هدفها تقديم جملة من الحوافز الضريبية والإعفاءات المتمثلة فيما يلي: ➤ إعفاءات ضريبية تصل إلى حد 25% من قيمة الصادرات المباعة للمصانع ذات التوجه التصديري.

➤ علاوة تصدير تصل إلى 03 % من قيمة الصادرات وذلك لصالح المصانع المحلية والأجنبية بماليزيا.

- عدم إدماج المصاريف ذات الصلة بترويج الصادرات عند حساب الضرائب.
- توفير الضمانات على قروض التصدير خصوصا للأسواق الجديدة والناشئة.
- الإعفاء من الضرائب المحلية والرسوم على البضائع المخصصة للتصدير.
- إنشاء مناطق صناعية حرة في أماكن مناسبة ومحددة (هناك اثنتا عشرة منطقة صناعية حرة في ماليزيا حاليا).
- قيام وزارة التجارة والصناعة الماليزية بتوعية المصدرين الماليزيين بالفرص التجارية الواعدة والقيام بدراسة الأسواق وكذلك تقديم المساعدة لرجال الأعمال الأجانب.
- قيام الحكومة الماليزية بعقد الإتفاقيات الثنائية من أجل تسهيل دخول المنتجات الماليزية.
- سعي الحكومة إلى ربط المصانع الصغيرة والمتوسطة الماليزية بالشركات والمصانع الأجنبية في المناطق الصناعية الحرة وذلك بهدف إنعاش الإقتصاد المحلي، ووضعت الحوافز والإعفاءات الضريبية المناسبة للطرفين.

ثالثا: تشجيع الإستثمار الأجنبي والمحلي:

لقد كان للقوانين والإجراءات التي إتخذتها الحكومة الماليزية ومنها قانون الإستثمار الأجنبي أكبر الأثر في تشجيع الإستثمار الأجنبي والمحلي لإقامة المصانع المخصصة للتصدير مع وجود السياسات التحفيزية لترويج الصادرات.

المطلب الثاني: مراحل سياسة تنويع الإقتصاد الماليزي

بدأت عملية تحول الإقتصاد الماليزي من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد متنوع منذ خمسة عقود، فبعد إعتمادها شبه الكامل على تصدير المواد الأولية مثل: المطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب، أخذ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التغير بصورة مستمرة لصالح القطاعات المنتجة إثر إنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي في إطار خطط تنموية هدفت إلى تشجيع الإستثمار الخاص والإنتاجية المحلية، ليستمر بعد ذلك تنفيذ سياسة التنويع الإقتصادي بتحويل الإستثمارات إلى القطاعات المنتجة وبناء إقتصاد معرفي تنافسي في إطار تحقيق رؤية 2020.³

أولاً: المرحلة الأولى:

من الستينات إلى أوائل السبعينات من القرن الميلادي الماضي وتركزت السياسات خلالها على دعم الصناعات الإحلالية بدلا من الإستيراد مثل: صناعة الغذاء والشراب والبلاستيك والمواد الكيميائية.

ثانياً: المرحلة الثانية:

كانت في السبعينات إلى أوائل الثمانينات من القرن الميلادي الماضي وتركزت السياسات خلالها على دعم الصناعات ذات التوجه التصديري كصناعة الإلكترونيات والمنسوجات وغيرها.

ثالثاً: المرحلة الثالثة:

إبتداء من عقد الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الميلادي الماضي وتركزت السياسات الحكومية فيها على دعم الصناعات الثقيلة والمرتكزة على المعرفة، والموارد المحلية كصناعة زيت النخيل والسيارات الوطنية والإسمنت والحديد.⁴

رابعاً: المرحلة الرابعة:

بدأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى عام 2010 وتركزت السياسات الحكومية على دعم الصناعات ذات التقنية العالية كصناعة الأدوية والكيميائية والبتروكيميائية، والصناعات التي تقدم خدمات مساندة لعملية التصنيع كالمعامل والمختبرات والتسويق والتوزيع والإمداد.⁵

خامساً: رؤية 2020:

هي خطة طويلة المدى تحتوي على سياسات وتوجيهات واسعة النطاق تشمل جوانب مختلفة تتمثل فيما يلي:⁶

- القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع لكي يلتقي الجميع حول وعى واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي.
- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى إلى جذب الإستثمار الأجنبي وبتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات.
- الإهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات إقتصادية وتعليمية إسلامية.
- التركيز على الدور القوي للدولة في الإقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعنى إنسحاب الدولة من النشاط العام ولكنها تعنى تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط، إذ إرتبط ذلك بمفهوم الدولة التنموية.

المبحث الثاني: أهم المؤشرات الكمية لتنويع الإقتصاد الماليزي

يمكن تقييم الوضع الراهن للإقتصاد الماليزي ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الإقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها بالإضافة إلى قياس التنويع الإقتصادي بإستخدام مؤشر هير فندال هيرشمان، إذ يعبر هذا المؤشر عن درجة إعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي: ⁷

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث x_i : صادرات السلعة i .

x : إجمالي الصادرات.

n : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

المطلب الأول: التنويع في النشاطات الإنتاجية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

إنتهجت ماليزيا سياسة هادفة لتدعيم تنويع الأنشطة الإنتاجية وكذا إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وهذا من خلال صيغ مختلفة وأشكال متعددة محاولة منها في الرفع من نسبة مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: التنويع في النشاطات الإنتاجية:

شهد الإقتصاد الماليزي تحولات كبيرة تمثلت في تطوره من إقتصاد معتمد على تصدير المواد الأولية إلى إقتصاد أكثر تنوعاً وإنفتاحاً، وكانت حصيلة هذا الإتجاه تنامي مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

(1994 - 2019).

السنة	1994	1999	2004	2009	2014	2019
القطاعات الإنتاجية						
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	16.3	10.2	08.5	08.2	10.0	09.1
التعدين والمحاجر	09.4	08.1	10.5	13.2	10.9	08.9
الصناعة التحويلية	24.5	27.1	30.8	27.5	23.4	22.9
التشييد والبناء	03.5	04.4	03.9	02.9	03.4	04.2
الخدمات	02.6	03.5	02.9	02.5	02.6	02.5

17.1	16.3	13.7	13.4	15.1	13.2	تجارة الجملة والتجزئة
08.9	08.3	06.7	06.9	07.3	06.7	النقل والتخزين والاتصالات
11.5	11.4	12.1	13.5	10.3	08.2	العقارات وخدمات الأعمال
04.4	04.4	05.0	05.9	07.6	07.2	الخدمات الاجتماعية والشخصية
08.8	07.8	06.5	06.3	07.7	08.0	قطاع الخدمات الحكومية
-	-	-	04.8	05.3	04.4	قطاع المشروعات المالية
01.1	09	01.1	01.6	04.0	03.7	رسوم الإستيراد

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية لوزارة الإحصاء الماليزية، (1994-2019)، على الرابط:

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/ctimeseries&menu_id=NHJlaGc2Rlg4ZXlGTjh1SU1kaWY5UT09, consulted on 12/05/2022 at 15h00.

- من خلال ملاحظة الجدول السابق وتحليل الهيكل القطاعي للنواتج المحلي الإجمالي يتضح ما يلي:
- الإعتماد الكبير للنواتج المحلي الإجمالي على القطاعات الأولية والخدمات.
 - أهمية الصناعات التحويلية بالمقارنة مع بقية القطاعات رغم تراجع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 24.5% سنة 1994 إلى 22.9% سنة 2019، وذلك نتيجة إرتفاع مساهمة أغلب القطاعات الإقتصادية المتبقية بدرجات متفاوتة.
 - يعد القطاع التجاري أحد أهم القطاعات الداعمة لنمو الإقتصاد الماليزي، فهو يتميز بمعدلات نمو سريعة تخدم الإقتصاد المحلي عن طريق توفير المعروض السلعي للإستهلاك ولمختلف الصناعات، بالإضافة إلى دوره في نقل السلع والبضائع بين الدول من خلال إعادة التصدير.
 - التراجع الملحوظ والمتزايد لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي والتي لم تتعد نسبة 09,1% سنة 2019.
 - إرتفاع مساهمة القطاعات الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019، الأمر الذي يعكس مدى أهميتها في النمو الإقتصادي، حيث تساهم هذه القطاعات خصوصا قطاعي التجارة والسياحة مساهمة فاعلة في دعم مسيرة التنمية الإقتصادية المستدامة.
 - لتقييم التنوع الإقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للإقتصاد تم حساب مؤشر هير فندال هيرشمان للفترة الزمنية 1994-2019 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، والجدول الموالي يبين نتائج التقدير:

الجدول رقم 02: مؤشر هير فندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي (1994 - 2019).

السنة	1994	1999	2004	2009	2014	2019
مؤشر هير فندال هيرشمان	0.149	0.148	0.167	0.146	0.134	0.132

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 01.

من خلال الجدول يتضح إنخفاض قيمة معامل هير فندال هيرشمان وإقترابها من الصفر، وهو ما يدل على حدوث تنوع إقتصادي ملحوظ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع إلى المقومات الإقتصادية الضخمة التي تمتلكها ماليزيا والسياسات الإقتصادية التي تعتمد على الإنفتاح والتنوع والمرونة.

ثانيا: التنوع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبين توجهات القرارات الإستثمارية فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين أم أنها تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الإقتصادية، والجدول الموالي يوضح توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الإقتصادية المختلفة.

الجدول رقم 03: نسبة التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (2009 - 2019).

القطاع السنة	الزراعة	الخدمات	التشييد والبناء	الصناعة	المحاجر والتعدين
2009	2.9	63.1	1.45	23.45	9.15
2010	2.85	62.95	1.45	22.45	10.3
2011	2.85	64.7	1.75	21.75	13.95
2012	3.15	60.45	1.45	19.6	15.35
2013	3.2	64.5	1.05	14.25	16.85
2014	2.9	61.6	1.55	18.55	15.35
2015	3.4	57.4	1.8	21.6	15.8
2016	3.1	56.3	1.8	18.9	19.9
2017	3	57.5	1.8	18.3	19.4
2018	3.4	56.9	1.7	17.9	20.2

18.9	19.1	1.7	56.8	3.5	2019
------	------	-----	------	-----	------

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية لوزارة الإحصاء الماليزية، (2009 - 2019)، على الرابط:

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/ctimeseries&menu_id=NHJlaGc2Rlg4ZXlGTjh1SU1kaWY5UT09, consulted on 13/05/2022 at 17h00.

من خلال الجدول يتضح أن التكوين الرأسمالي في الصناعة قد إنخفضت نسبته مقارنة ببداية تطبيق سياسة التنويع الإقتصادي في بداية التسعينات، في حين إرتفعت قيمته في الزراعة، المحاجر والتعدين، التشييد والبناء، كما يلاحظ أن التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال لم يلحظ إتجاها عاما محددا لكل القطاعات، والتي تغيرت نسبيا بشكل غير متجانس خلال الفترة المشار إليها. ولتقييم التنويع الإقتصادي الحاصل في توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت تم حساب مؤشر هير فندال للفترة الزمنية 1994 - 2019، والذي يبين الجدول الموالي قيمه.

الجدول رقم 04: مؤشر هير فندال هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (1994 - 2019).

السنة	1994	1999	2004	2009	2014	2019
مؤشر هير فندال هيرشمان	0.064	0.067	0.043	0.023	0.076	0.073

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 03.

من خلال معطيات الجدول يتضح إرتفاع قيمة مؤشر هير فندال هيرشمان لتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والذي تغيرت قيمته من 0.064 سنة 1994 إلى 0.073 سنة 2019، الأمر الذي يدل على إنخفاض درجة التنويع الإقتصادي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

المطلب الثاني: التنويع في الصادرات، الواردات والعمالة

أثرت درجة الإنفتاح الدولي على أداء الإقتصاد الماليزي بدرجة كبيرة وخاصة ما تعلق منها بسياسة تنويع هذا الأخير في إطار رؤية *2020* من خلال إبرام العديد من الإتفاقيات الدولية التي تسمح بتسهيل الإجراءات المتعلقة بعمليات التصدير والإستيراد وكذا العمالة.

أولاً: التنويع في الصادرات:

ينطلب تحقيق التنويع الإقتصادي حدوث تغيير في بنية الصادرات، فالتنويع فيها يدل على أن الإقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية وعدم إكتفائه بتكييف نشاطاته الإنتاجية

لتلبية الإحتياجات المحلية، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة كل من مؤشر تركيز الصادرات الذي يعبر عن درجة إعتداد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ومؤشر تنوعها الذي يبين ما إذا كانت بنية الصادرات لبلد ما تختلف عن بنية العالم، وتتراوح قيمة مؤشر تركيز الصادرات بين 0 و 01، ويدل إقترب قيمته من 01 على تركيز أكبر للصادرات، أما مؤشر تنوع الصادرات الذي تتراوح قيمه كذلك بين 0 و 01، فيدل إقترب قيمه من 01 على وجود فرق كبير مع المتوسط العالمي في حين يشير إقترب قيمه من 0 على تنوع أكبر.

الجدول رقم 05: تطور مؤشري تركيز وتنوع الصادرات (1994-2019).

السنة	1994	1999	2004	2009	2014	2019
مؤشر تنوع الصادرات	0.51	0.51	0.50	0.46	0.47	0.44
مؤشر تركيز الصادرات	0.17	0.179	0.21	0.18	0.16	0.17

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، (1994 - 2019)، على الرابط:

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>, consulted on 15/05/2022 at 06h00.

من خلال الجدول يتضح إنخفاض قيمة مؤشري تركيز وتنوع الصادرات في ماليزيا، وهو ما يدل على أن هذه الأخيرة تعرف تنوعا متزايدا ومتناميا للصادرات وأن نسبة إختلاف بنية صادراتها تقل سنة بعد أخرى عن بنية العالم.

ثانيا: التنوع في الواردات:

يمثل التنوع في الواردات جانبا مهما للتنوع الإقتصادي، فتطور بنية الواردات يبين تغير الهيكل الإنتاجي للإقتصاد الوطني مقارنة بإحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات، ولتقييم مدى تنوع بنية الواردات نعتد على مؤشري تركيز وتنوع الواردات من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 06: تطور مؤشري تركيز وتنوع الواردات (1994 - 2019).

السنة	1994	1999	2004	2009	2014	2019
مؤشر تنوع	0.39	0.38	0.41	0.37	0.33	0.31

الواردات						
مؤشر تركيز	0.17	0.17	0.27	0.22	0.17	0.14
الواردات						

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، على الرابط:

<http://www.unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>,
consulted on 15/05/2022 at 10h00.

من خلال الجدول يتضح حدوث تغيرات في تنويع الواردات غير المرتكزة في فئات محددة

والمتنوعة بصورة مقبولة.

ثالثا: التنويع في العمالة:

من المحاور المهمة في التنويع الإقتصادي بنية العمالة وتوزيعها على النشاطات الإقتصادية المختلفة، ذلك لأن تنويع الإنتاج يتطلب تنوعا متناسبا مع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية، والجدول الموالي يبين توزيع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية.

الجدول رقم 07: نسبة توزيع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية (1994 - 2019).

السنة	1994	1999	2004	2009	2014	2019
القطاعات الإنتاجية						
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	25.9	19.9	16.7	14.2	13.5	12.2
التعدين والمحاجر	0.5	0.4	0.2	0.2	0.4	0.6
الصناعة التحويلية	19.9	23.4	23.2	21.5	17.7	16.7
الكهرباء	0.6	0.6	0.5	0.5	1.0	1.0
التشييد والبناء	6.3	7.9	8.1	9.5	9.0	9.0
تجارة الجملة والتجزئة	18.2	17.9	19.2	16.1	15.8	16.8
مطاعم وفنادق	-	-	-	6.5	7.1	8.2
النقل والتخزين	4.5	4.6	4.6	4.8	4.6	4.3
خدمات الأعمال	3.8	4.7	5.1	6.3	3.2	3.0
صحة	-	-	-	2.2	2.3	3.9
خدمات أخرى	19.8	20.3	21.6	2.1	1.5	1.4

0.01	0.02	0.03	-	-	-	منظمات
------	------	------	---	---	---	--------

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية ووزارة الإحصاء الماليزية، على الرابط:

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/ctimeseries&menu_id=NHJlaGc2Rlg4ZXlGTjh1SU1kaWY5UT09, consulted on 15/05/2022 at 11h00.

من خلال الجدول يتبين حدوث تغيرات في توزيع قوة العمل في معظم القطاعات الإقتصادية دون أن يكون لها اتجاهها عاما محددا، حيث تغيرت نسبها بشكل غير متجانس خلال الفترة 1994-2019، كما يتضح تركيز القوى العاملة في قطاع الزراعة، الصناعات التحويلية والتجارة. ولتقييم التنويع الإقتصادي الحاصل في تنويع العمالة تم حساب مؤشر هير فندال هيرشمان للفترة الزمنية 1994-2019، والجدول الموالي يبين نتائج التقدير.

الجدول رقم 08: مؤشر هير فندال هيرشمان لتنويع العمالة (1994-2019).

السنة	1994	1999	2004	2009	2014	2019
مؤشر هير فندال هيرشمان	0.15	0.18	0.18	0.12	0.10	0.10

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 07.

من خلال الجدول يتضح إنخفاض قيمة مؤشر هير فندال لتنويع العمالة في الفترة الممتدة ما بين 1994-2019، والتي شهدت زيادة في درجة هذا التنويع بشكل عام.

المطلب الثالث: المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي

يعد المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي مقياسا جيدا لعدم إرتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الإقتصادي الذي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، والجدول الموالي يبين قيم مؤشر التنويع الإجمالي (المركب) في ماليزيا خلال الفترة الزمنية 1994-2019.

الجدول رقم 09: المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي (1994-2019).

السنة	1994	1999	2004	2009	2014	2019
مؤشر هير فندال هيرشمان	0.30	0.30	0.31	0.23	0.21	0.21

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الجدول يتضح التراجع المستمر لمؤشر التنويع الإقتصادي من سنة لأخرى، وهو ما يدل على تزايد درجة تنويع الإقتصاد الماليزي الذي يمتلك كل مقومات النمو والتطور.

المبحث الثالث: التحديات الإقليمية والدولية المؤثرة في تنويع الإقتصاد الماليزي وأسس نجاحها.

عملت ماليزيا على بناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطا بالموارد الريعية وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، فقد عمدت إلى تنويع إقتصادها منذ إستقلالها، فقامت بتطبيق عدة سياسات تنموية أثبتت مع مرور الزمن الأثر الإيجابي في تنويع الصادرات الوطنية، والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة للإقتصاد، وفيما يلي عرض التحديات الإقليمية والدولية المؤثرة في تنويع الإقتصاد الماليزي وأسس نجاحها.⁸

المطلب الأول: التحديات الإقليمية والدولية المؤثرة في تنويع الإقتصاد الماليزي

تكمّن أهم التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في إستراتيجية تنويع الإقتصاد الماليزي فيما يلي:⁹

- ✓ إقامة أمة ماليزية متحدة الأهداف والمصير المشترك، وعلى هذا يجب أن تكون الأمة في سلام مع نفسها، متكاملة إقليميا وعرقيا، وأن تعيش في وئام وشراكة كاملة وعادلة، ومكونة من جنس ماليزي واحد حتى وإن تعددت الأعراق، مع الولاء السياسي والنقابي من أجل الأمة.
- ✓ إقامة مجتمع متقدم علميا واجتماعيا، وأن يكون مجتمعا مبتكرا متطلعا للأمام وليس مجرد مجتمع مستهلك للتكنولوجيا، بل مساهما أيضا في الأوساط العلمية والتكنولوجية والتطوير الحضاري.
- ✓ إقامة مجتمع مزدهر ينافس الدول الإقتصادية بدناميكية قوية ومرنة من خلال تطوير الزراعة وإزدهارها.

✓ المناخ الإقتصادي العالمي: سوف تستمر التحديات الدولية التي تواجه ماليزيا في تأثيرها على الإقتصاد الماليزي، وذلك لأن ماليزيا تتبنى سياسة الإنتاج الإقتصادي الذي يعتمد على السوق الدولي والتجارة الدولية حيث أن الصادرات والواردات تمثل 57% من إجمالي الناتج الوطني والتي تُعد من أعلى المعدلات الدولية.

المطلب الثاني: أسس نجاح عملية تنويع الإقتصاد الماليزي

يمكن إيجاز أهم أسس نجاح عملية تنويع الإقتصاد الماليزي إدراكا لأهمية هذه الإستراتيجية في إستدامة التنمية فيما يلي:¹⁰

- **القيم النهضوية:** يتمثل الدافع القوي الكامن وراء نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي في منظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع والملائمة لتحقيق تنمية إقتصادية رائدة.
- **الإرادة السياسية والدور الفعال للدولة:** من المميزات الأساسية للثقافة الأسبوية عموما وماليزية خصوصا إعطاء إهتمام كبير لدور القيادة السياسية في التنمية.
- **المناخ الإقتصادي الملائم:** تميزت ماليزيا بين الكثير من الدول النامية بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق إنطلاقها الإقتصادي، وكان من أهم مميزات هذا المناخ ما يلي:
 - الإستقرار الإجتماعي والسياسي.
 - البنية التحتية: حيث أمضت ماليزيا 20 عاما في تشييدها، ورفضت حكومتها تخفيض النفقات المخصصة لهذا الغرض، مما مكنها من بناء إقتصاد قوي يسمح بنمو مستقر.
- **العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات:** حيث لم يتم تنمية منطقة على حساب أخرى بل تم توزيع مشاريع البنية الأساسية في كل الولايات، إضافة إلى تنمية القطاعات الإقتصادية بشكل متوازن، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي أو القطاع التجاري، بل تم إمداده بالوسائل الضرورية والتسهيلات اللازمة لجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.
- **التنمية البشرية:** إهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الإجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
- **فعالية الجهاز المصرفي والمالي:** إتخذت ماليزيا العديد من الإصلاحات من أجل ضمان فعالية جهازها المالي والمصرفي، وكان من الخطوات الرئيسية في هذا المجال إتباع منهج شامل عام 1989 للإشراف على جميع المؤسسات المالية ووضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأموال، مع العمل على إيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية وسوق لصكوك الديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص.¹¹
- **تفعيل القطاع الخاص:** إعتد النموذج الماليزي في تحريكه لعملية النمو الإقتصادي على تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية، حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الإحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الإجتماعية والإستراتيجية، كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تقاوم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام.

- **التخطيط الطويل المدى:** من مميزات الإقتصاد الماليزي الإيجابية أيضا وبعد النظر في التخطيط، حيث دأبت الدولة منذ الإستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الإقتصادي، وقبل حلول القرن الحادي والعشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيه من خلال "رؤية 2020" التي تتصور أوضاع الإقتصاد ورهاناته إلى أجال عام 2020.¹²
- التركيز على جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستفادة من المزايا المرافقة لها.
- **إستيعاب التقدم التكنولوجي:** أصبحت ماليزيا دولة رائدة عالميا في مجال التقنية العالية.
- **تحرير التجارة الخارجية:** ترتبط ماليزيا مع عشر دول في جنوب شرق آسيا بإتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل إعتبارا من عام 1995.

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث واقع تنويع الإقتصاد الماليزي في ظل رؤية 2020 التي أضحت تجربة من التجارب الجديرة بالإهتمام لما حققته من إنجازات كبيرة، بالإضافة إلى التطرق إلى جهود هذه الأخيرة في تنويع القاعدة الإنتاجية لإقتصادها الوطني وتحريره في إطار مخططاتها التنموية المتعاقبة، تحت هذا، يتضح لنا أهمية سياسة التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال توفير الشروط اللازمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، من خلال تمكين الدول من إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنوية في إقتصادياتها، مما يساهم في زيادة الدخل الوطني وجعل إقتصاديات الدول الريفية بمعزل عن التغيرات الطارئة في أسواق المواد الأولية، وكتقييم للتجربة الماليزية فهي تعد من التجارب الرائدة في التنويع الإقتصادي، إذ تمكنت بفعل تثنمين مواردها الطبيعية ووضع وتنفيذ عديد الإستراتيجيات من توسيع القاعدة الإنتاجية، مما إنعكس إيجابا على إقتصادها وساهم في تحسين المؤشرات الإقتصادية الكلية وتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية، في حين تعاني الأنظمة البيئية فيها من مشاكل عديدة على غرار باقي دول العالم رغم المجهودات المبذولة من طرفها في هذا المجال وهو ما يتطلب منها المزيد من الإهتمام لتحقيق الأهداف المنشودة.

1. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعد التنويع الإقتصادي أحد خيارات تحقيق التنمية المستدامة، كونه يعزز إستقرار الإقتصاد من خلال تنويع قاعدته الإنتاجية، كما أنه يساهم في تحقيق بعدها الإجتماعي من خلال توفير فرص العمل والمساهمة في التخفيض من نسب الفقر وغيرها من المشاكل الإجتماعية، فضلا عن مساهمته في الحفاظ على البيئة من خلال تحسين التكنولوجيا والحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب.

- إن تحقيق التنويع الإقتصادي وإن كان ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن هذا الأخير غير كاف لتحقيق هدف تنويع القاعدة الإقتصادية، إذ لابد أن يتوافق ذلك مع متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل كالصادرات، الواردات، الإيرادات، العمالة وإجمالي تكوين رأس المال، وذلك إنطلاقاً من كون التنويع الإقتصادي ظاهرة متعددة الإبعاد.
- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إعتقاداً على التنويع الإقتصادي إحداث جملة من التغيرات الهيكلية في الإقتصاد، وإستغلال الموارد المتاحة إستغلال عقلاني ورشيد.
- إن تثمين العوائد النفطية لابد أن تتم صياغته في إطار خطة تنموية شاملة ومتكاملة من الناحية الجغرافية ومن ناحية تطوير مختلف القطاعات الأساسية في إطار تفعيل عملية التنويع الإقتصادي المستدام.

2. التوصيات المقترحة:

- إن نجاح عملية التنويع الإقتصادي مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بعدة عوامل نقترح منها ما يلي:
- إستغلال الميزة النسبية التي تتميز بها القطاعات الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية بالإضافة إلى الإنضمام إلى التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية.
- ضرورة إمتلاك رؤية مستقبلية للتنمية تتضمنها الخطط التنموية المتكاملة، والعمل على تنفيذ ما تم التخطيط له.
- تنمية رأس المال البشري الذي يعد العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الإقتصاد.
- تشجيع الشراكة والإستثمار في القطاعات الإنتاجية بدل الإعتقاد الكامل على قطاع المحروقات.

هوامش

¹ www.ziadahmad.com, consulted on 20/03/2022 at 23h20.

² درج علي أحمد، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 63، العدد 03، 2015، ص82.

³ Robinson and Others, Political Foundations of The Resource Curse, Journal of Development Economics, V 79, 2015, on this site: www.ids.ac.uk/files/WP268.pdf, consulted on 21/03/2022 at 10h00.

⁴ محسن صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالج التطور الإقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص54.

⁵ Joseph M. Dukert, (2014), Energy, published by Green Wood press First published, London- UK-, 2014, p34.

⁶ عبد المنعم نوال، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل في الإقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2015، ص98.

⁷ Babiker Mustafa, "Economic diversification in GCC: prospects and challenges, Arabe planning Imtitute", Kuwait, 2016, p15.

⁸ Michael chugozie Anyaechie, Anthony chukwudi Areji, Economic Diversification for Sustainable Development in Malaysia, authors & Scientific Research publishing, 2016, p58, on this site: <http://www.scirp.org/journal/ojps>, consulted on 10/04/2022 at 15h00.

⁹ بوريب خديجة، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص61.

¹⁰ ابن سانية عبد الرحمان، قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 11، 2011، ص79.

¹¹ عبد الواحد عبد الرحيم، ماليزية بعيون... عربية وإسلامية، الأجواء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص120.

¹² الكواز أحمد، التنمية الصناعية التمويل وتنويع الإنتاجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، ص68.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

01- الكواز أحمد، التنمية الصناعية التمويل وتنويع الإنتاجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

02- عبد الواحد عبد الرحيم، ماليزية بعيون... عربية وإسلامية، الأجواء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

03- محسن صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الإقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

04- عبد المنعم نوال، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل في الإقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2015.

05-Joseph M. Dukert, (2014), Energy, published by Green Wood press First published, London- UK-, 2014.

06- Babiker Mustafa, "Economic diversification in GCC: prospects and challenges, Arabe planning Imtitute", Kuwait, 2016.

ثانياً: المقالات

01- بن سانية عبد الرحمان، قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 11، 2011.

02- درج علي أحمد، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل في العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 63، العدد 03، 2015.

03-Michael chugozie Anyaechie, Anthony chukwudi Areji, Economic Diversification for Sustainable Development in Malaysia, authors & Scientific Research publishing, 2016, p58, on this site: <http://www.scirp.org/journal/ojps>.
04-Robinson and Others, Political Foundations of The Resource Curse, Journal of Development Economics, V 79, 2015, on this site: www.ids.ac.uk/files/WP268.pdf.

ثالثا: أشغال الملتقيات

01- بوريب خديجة، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012.

رابعا: المواقع الإلكترونية

01 https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/ctimeseries&menu_id=NHJlaGc2Rlg4ZXlGTjh1SU1kaWY5UT09, consulted on 12/05/2022 à 15h00.

02- <http://www.unctadstat.unctad.org/wds/TableView/tableView.aspx>, consulted on 14/02/2021 at 10h00.

04- www.ziadahmad.com, consulted on 20/05/2022 at 23h20.

05- www.arabdmalaysia.com, consulted on 21/05/2022 at 10h00.

06- www.ahewar.org, consulted on 21/05/2022 at 21h00.